الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.45

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
31 March 2006
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فينافيزر ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-68888 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/57/134، A/57/138، A/57/140، A/57/182، A/57/205 و Add.1، A/57/274، A/57/275، A/57/277، A/57/283، A/57/311 و Add.1، A/57/323، A/57/356، A/57/357، A/57/369، A/57/371، A/57/384، A/57/385، A/57/394، A/57/446، A/57/458-S/2002/1125، A/57/484، A/C.3/57/7)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/57/230، A/57/284، A/57/290 وCorr.1، A/57/292، A/57/309، A/57/325، A/57/326، A/57/345، A/57/349، A/57/366 و Add.1، A/57/433، A/57/437، A/C.3/57/5)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (تابع) (A/57/36، A/57/446)

١ - **السيد لورين** (كندا): قال إن بلده، العازم على الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان، مُلزم بتقديم بيانه الخاص عن هذا المجال. ويتعين على جميع الدول الأعضاء دون استثناء تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في جميع مناطق العالم. ودعا ممثل كندا جميع الدول إلى توجيه دعوات دائمة إلى الآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان واستعرض البلدان التي استرعت اهتمام حكومته في مجال حقوق الإنسان.

٢ - وفي ما يتعلق بتيمور - ليشتي، أشاد بالجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية خاصة لمساعدة هذا البلد على إرساء دعائم العدالة وسيادة القانون. وفي إندونيسيا، قال إنه ينبغي الإشادة بالتعديلات التي أُدخلت على الدستور من أجل تنظيم انتخابات رئاسية مباشرة اعتبارا من عام ٢٠٠٤، لكن انعدام إرادة جليّة من الحكومة باحترام سيادة القانون أمر يبعث على القلق ويجب مواصلة الإصلاح القضائي. وبيد أن كندا تأخذ علما مع الارتياح بالإصلاحات الاقتصادية الشاقة التي اعتمدتها الصين لتحسين مستوى عيش سكانها، فإنها منشغلة بشأن القيود المفروضة على حريات التعبير وتكوين الجمعيات والدين في البلد، خاصة في التيبت وإقليم جينجيانغ، وكذا الإبقاء على عقوبة الإعدام حتى بالنسبة للجرائم غير العنيفة. ويشجع بشدة الحكومية الكمبودية التي شرعت في سلسلة من الإصلاحات الحساسة على مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة بهدف إنشاء محكمة تمكن من محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة في ظل نظام الخمير الحمر وتحظى بتأييد المجتمع الدولي. وفي فييت نام، لا يبدو أن الحالة التي دفعت بسكان الجبال إلى النزوح قد تحسنت ويأمل بلده أن تستخلص العبرة من الانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرا لضمان الاحترام الكامل لحرية التعبير السياسي والديني والنمو الاجتماعي والاقتصادي لجماعات الأقلية العرقية. وقال إن بلده، الذي يشعر بالقلق إزاء انعدام الحرية السياسية والعمل القسري وعمليات التوطين القسرية والتعدي على الأقليات العرقية والنساء والأطفال في ميانمار، يناشد بشدة مجلس الدولة للسلام والتنمية أن ينفذ توصيات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. ومع أن الإقامة الجبرية المفروضة على دو آن سان سو تشي قد رُفعت وأنه أمكن للبعض من مكاتب العصبة الوطنية لحقوق الإنسان فتح أبوابه مرة أخرى، فإنه أعرب عن أسفه لبطء عملية الأخذ بمبادئ الديمقراطية في البلد. وختاما، قال إنه لا يزال قلقا بسبب حصيلة جهود الجمهورية الكورية الديمقراطية الشعبية في مجال

حقوق الإنسان، بالرغم من استئناف الحوار مع اليابان وجمهورية كوريا. وقال إن وفده منشغل بشأن الانتهاكات التي تطال بين الحين والآخر حقوق الإنسان في سري لانكا. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تتعاون من أجل السعي لبث مناخ في البلد يساعد على حماية هذه الحقوق وتعزيزها. وإذا كان الوفد تلقى باهتمام نبأ الإصلاحات المنفذة في باكستان من أجل محاربة الفساد وحفظ النظام وتحسين الحقوق الاجتماعية والتعليم والصحة للمرأة، فإنه لا يزال قلقا بسبب انتهاكات حقوق الأقليات الدينية والمرأة الباكستانية. وفي أفغانستان، قال إنه مما يبعث على السرور ملاحظة أن الإدارة الانتقالية قد وضعت أسس إدارةٍ قارة تمثل مجموع السكان الأفغان.

٣ - وبعد ذلك، وبخصوص حالة بعض بلدان القارة الأفريقية، أعرب ممثل كندا عن قلقه العميق بشأن نيجيريا، حيث صدرت أحكام بالإعدام رجماً بتهمة الزنا، مما يتناقض والتزامات هذا البلد بموجب صكوك حماية حقوق الإنسان التي صادق عليها. وبيد أنه أشاد باستئناف مباحثات السلام في السودان، حث طرفي النزاع على السعي لكي تظل التعهدات التي قطعاها في مجال حقوق الإنسان في صميم الاتفاق النهائي. وقال إن إجراء انتخابات حرة وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون أمران يبعثان على السرور، لكن التوترات الإقليمية المستمرة فيها ستؤثر لا محالة تأثيرا خطيرا في حقوق الإنسان في هذا البلد وفي الأزمة الإنسانية التي تعصف بمنطقة حوض نهر مانو. وبلده مقتنع بأن إيجاد حل للأزمة التي تعرفها كوت ديفوار - والتي أدت إلى نزوح العديد من اللاجئين والمشردين - يتأتى عن طريق تسوية سياسية. وفي منطقة البحيرات الكبرى، قال إن مشاعر القلق في ما يتعلق بالمجال الأمني لا ينبغي أن تحظى بالأولوية على حساب حقوق الإنسان. وإذ أعرب ممثل كندا عن سروره لأن الحكومة الرواندية لجأت إلى نظام العدالة المعروف باسم ''غاكاكا'' (مجلس الحكماء) لتيسير المصالحة ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، دعاها إلى الكف عن الحد من أنشطة الصحافة والمعارضة بغية تهيئة مناخ مؤات لتنظيم انتخابات رئاسية ديمقراطية في عام ٢٠٠٣. وفي حين أعرب عن أسفه للانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع وسقطت السكان المدنيون في بوروندي ضحية لها، دعا الأطراف المتحاربة إلى البحث عن سلام دائم. أما التدهور السريع لحالة حقوق الإنسان في شمال أوغندا، فإنه يشغل بشدة بال بلده، وقال إن التدخل العسكري ضد جيش الرب للمقاومة، بالرغم من تبريراته، يعرض للخطر الأشخاص المختطفين والمشردين وخاصة الأطفال منهم. أما في إريتريا، فإن ما يقلق بلده هي القيود المفروضة على حرية الصحافة وحالات التعذيب في السجون ووضع السجناء في سجون سرية دون توجيه اتهامات لهم. كما أن الاعتداءات التي اقترفتها القوات المسلحة ضد سكان جنوب إثيوبيا تبعث على القلق أيضا. وبخصوص زمبابوي، قال إن بلده يدين انتهاك المعايير الديمقراطية في المعاملة التي تخص بها الحكومة أفراد المعارضة، وما تقوم به من مضايقات وتلاعب بالجهاز القضائي وترهيب المجتمع المدني. وأعرب عن استيائه لأن عملية الأخذ بالديمقراطية في توغو لا تزال تتعثر بسبب جو الإفلات من العقاب السائد في البلد، فضلا عن المساس بحرية الصحافة.

٤ - وفي منطقة البلقان، قال إنه تبين من الانتخابات التي جرت في الخريف في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أنه إذا كانت غالبية السكان تود مواصلة السير على درب الإصلاح الديمقراطي، فإن النزعة القومية المتشددة لا تزال تحظى بدعم بعض الناس. ولذا يجب مساعدة هذا البلد على تعزيز التقدم المحرز وتيسير انضمامه إلى الجماعة الأوروبية الأطلسية. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يشجع عودة جميع أقليات كوسوفو إلى ديارها.

٥ - وقال إن بلده قلق بالغ القلق حيال استمرار أعمال العنف في الشرق الأوسط وعمليات الاغتيال التي تضرب السكان المدنيين بصورة عشوائية وتنهك قواعد القانون الإنساني والقانون الدولي. وقال إنه يحض إسرائيل وجميع الفلسطينيين على اتخاذ تدابير تتماشى والهدف المشترك المتمثل في إقامة دولتين مستقلتين ديمقراطيتين لهما مقومات البقاء، إسرائيل وفلسطين، وفي أن تعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وقال إن حصيلة جهود الحكومة العراقية في مجال حقوق الإنسان سلبية، حيث ذكر على وجه التحديد الاعتقال التعسفي، وإعدام المنشقين السياسيين والدينيين، والتعذيب ولا سيما رفض حرية التعبير. وقال إن بلده يحث بشدة هذه الحكومة على الكف عن هذه الممارسات. وبعد أن لاحظ بارتياح الدعوة التي وجهتها إيران إلى جميع المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة، قال إن بلده لا يزال قلقا بشأن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد والمعاملة التي تلقاها الأقليات الدينية، وبخاصة الطائفة البهائية. وقال إنه أحاط علما بالقانون الذي سنته المملكة العربية السعودية مؤخرا بشأن حقوق المتهمين وبالقواعد الجديدة المتعلقة بالممارسة القانونية.

٦ - وأوضح أن بلده يطلب أن تخضع حالة انتهاك حقوق الإنسان المرتكبة في إطار النزاع الدائر في الشيشان لتحقيق معمق ونزيه، وأن تكف الضغوط الممارسة على بعض الأشخاص المشردين لكي يعودوا إلى ديارهم، مما يشكل انتهاكا لمبدأ العودة الطوعية. ويدين بلده سبيل العزلة الذي اختاره رئيسا تركمانستان وبيلاروس حين فرضا مبدأ تمجيد الشخص بالاضطهاد والتسلط. وفي حين يعرب بلده عن استيائه من التعذيب المنتظم الذي تلجأ إليه قوات حفظ الأمن في أوزبكستان، فإنه يذكر الحكومة أيضا بأن محاربة الإرهاب لا تعفيها من احترام حقوق حركات المعارضة الشرعية وما للمواطنين من حقوق الإنسان.

٧ - وقال إنه يحض الحكومة الكولومبية على أن تشرف عن قرب على تنفيذ سياساتها للتأكد من الاحترام التام لحقوق الفرد ويدعوها إلى مضاعفة ما تقوم به من أعمال من أجل إلغاء الروابط التي تجمع بين الجيش والقوات شبه العسكرية. وأعرب عن سروره من التدابير البناءة التي اتخذتها غواتيمالا بهدف تعزيز الآليات المؤسسية القضائية وآليات الدفاع عن حقوق الإنسان وقال إنه يأمل تزويدها بمزيد من الموارد المالية. وشجع الحكومية الكوبية على فسح مجال أوسع للمعارضة السلمية للنظام وقال إنه لا يزال قلقا حيال لجوئها إلى أساليب الترهيب والمضايقة والسجن. وختاما، وإذ يعرب عن قلقه من الحالة السائدة في هايتي من حيث الوصول إلى العدالة وحفظ النظام وإصلاح نظام السجون وحرية التعبير، أهاب بشدة بالسلطات الهايتية إلى تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

٨ - **السيدة لومبان توبنغ - كلاين** (سورينام): قالت في معرض كلمتها عن البند ١٠٩ (ب) من جدول الأعمال وباسم الجماعة الكاريبية إن الدول الأعضاء في هذه الجماعة صادقت على غالبية الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وهي تحترم الواجبات الناشئة عنها، وخاصة واجب تقديم التقارير.

٩ - وقالت إن مجلس التنمية البشرية والاجتماعية، المكلف بضمان أن تفي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بواجباتها على أحسن وجه، اتخذ خلال اجتماعه الأخير الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في غيانا عددا من القرارات، وخاصة تلك المتعلقة بوضع استراتيجية بشأن التنمية البشرية والاجتماعية في مجالات مختلفة (التعليم، والصحة، والعمالة، ومكافحة الإجرام، والرياضة، والمساواة بين الجنسين، والشباب والثقافة)؛ ومراعاة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل؛ ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأخطار التي تهدد الديمقراطية في المنطقة

والمتمثلة في الجريمة والعنف والاتجار بالمخدرات والبطالة، وزيادة إشراك الشباب والمجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار؛ وبحث تقرير التنمية البشرية الذي وضعته منظمة دول شرق الكاريبي؛ وتشجيع أشكال مختلفة من التعليم؛ وتشجيع تعميم المنظور الجنساني في مجالات التعليم والصحة والعمل. ولاحظت المتكلمة أيضا أن بلدان المنطقة تولي أهمية خاصة لاحترام حقوق المسنّين والسكان الأصليين والمعوقين.

١٠ - وقالت إن وفد بلدها يعتقد أن عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) يجب أن يُتخذ إطارا لتنفيذ مختلف برامج العمل المعتمدة في ختام مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ ومدريد أيضا، وكذلك الأهداف التي حددت أثناء الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وما يلزم بلدان المنطقة، التي تنتمي لفئات مختلفة من البلدان النامية، هو أن تحترم البلدان المتقدمة تعهداتها وتساهم بمقدار لا يقل عن ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتنفيذ برامج العمل والأهداف المذكورة أعلاه. ولا بد على أقل من مضاعفة مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبلدان الجماعة الكاريبية إذا أريد احترام هذا الحق الأساسي المتمثل في الحق في التنمية.

١١ - وبخصوص العرض الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تقريره (A/57/36) والمباحثات التي تلته، أعربت عن أسفها لأنه، بصورة عامة وفي إطار أعمال اللجنة الثالثة على الخصوص، يولى اهتمام أكبر لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلايين البشر. لذا يفضل تعزيز أواصر التعاون بين اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل والتفكير في دمجهما بغرض تعزيز الترابط بين هذه الحقوق وكفالة عدم إمكان تجزئتها.

١٢ - وقالت إن وفدها يؤيد الطلب الذي تقدم به المفوض السامي لزيادة الموارد المتاحة له لكي يقوم بمهمته خير قيام. وختاما، وبعد أن أثنت على برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أطلقته الرابطة المعروفة بالحركة الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان التي سبق أن ساعدت على تنفيذ مشاريع للتوعية بحقوق الإنسان في مدن بالأرجنتين وبنغلاديش والسنغال والفلبين ومالي والنمسا والهند، أعربت عن أملها في أن تتمكن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ودول أخرى من المشاركة في هذه المبادرة المتميزة.

١٣ - **السيد بيرّانايدو** (الهند): قال إنه متفق مع ما ذهب إليه المفوض السامي لحقوق الإنسان من حيث أن الأمن مترابط مع احترام سيادة القانون والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. لكنه تساءل إن كان إقامة علاقة سببية بين انتهاكات حقوق الإنسان من جهة والحقد والبغض والعنف من جهة أخرى ربما تُفسر كتبرير للإرهاب، وهو ما لا مجال لقبوله. فكل عمل إرهابي ليس عملا إجراميا فحسب بل هو أيضا انتهاك لأسمى حق أساسي ألا وهو الحق في الحياة، وهذا ما لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال.

١٤ - وأشار إلى أن بلده، بوصفه بلدا ديمقراطيا، يؤيد مبدأ سيادة القانون لكنه قال إنه ينبغي تأويله بحذر.

١٥ - وبخصوص تقرير المفوض السامي (A/57/36)، أعرب المتكلم عن انشغاله من بعض الملاحظات المتعلقة بأعضاء لجنة حقوق الإنسان وفكرة أن هيئات متابعة المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن أن تتدخل في الإجراءات القضائية للدول الأعضاء. وعلى هذه الهيئات أن تتوخى أقصى درجات الحرص بل والنزاهة أيضا إذا كانت تود الحفاظ على مصداقيتها. ومن الضروري أن تسعى الدول الأعضاء لتحسين طريقة عملها لكي يتسنى حل المشاكل التي تصادفها بصورة موضوعية وغير مُسيَّسة.

١٦ - وفي شأن التقارير التي يعدها المقررون الخاصون، قال إن وفودا عديدة أكدوا ضرورة ألا يتخطى هؤلاء المقررون حدود ولايتهم. وأشار المتكلم في هذا الصدد إلى أنه ينبغي أن يلقى المقررون التعاون من جهة الدول وأن تحدد بدقة ولايتهم لكي يقوموا بالمهمة الهامة الموكلة إليهم.

١٧ - وبخصوص المزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والآليات المعنية بها، تجدر ملاحظ ثلاثة أمور هي: على هذه الآليات التأكد من استنفاد وسائل الانتصاف المحلية، وأن تحترم الولاية المنوطة بها، وألا تطلب إلى الدول إعداد تقارير تتسبب بالازدواجية، بما أن جميع المعلومات الموثوقة يشكل عبئا ثقيلا بالنسبة للبلدان.

١٨ - وقال إن التقرير الذي أعده المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (A/57/356) يدعو إلى الجزع. فبعض الأفكار المعروضة فيه بشأن الحصول على الأرض والاستفادة من الإصلاح الزراعي على وجه التحديد، تستوجب التعمق في بحثها، لكن الهدف المتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يبدو أنه في خطر.

١٩ - وأوضح المتكلم في الختام أن بلده مزود بجهاز قضائي فعال ومستقل، وبلجنة اتحادية مستقلة لحقوق الإنسان، وبلجان من نفس النوع في العديد من ولاياته، وبوصفه ديمقراطية منفتحة وشفافة ومن البلدان الموقِّعة على جميع الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن تسمح لمواطنيها طلب المساعدة اللازمة لهم في هذا المجال.

٢٠ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن فلسطين): أوضحت، في معرض تأكيدها الأهمية التي يوليها وفدها لمسألة حقوق الإنسان وترحيبها بالتقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي من أجل تعزيز الاعتراف بكرامة الإنسان والمساواة بين الناس، أنه يتعين مع ذلك مواصلة تأكيد الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات مرة أخرى، ومن ضمنها حقوق المحرومين والمعدمين والحق في الحياة وفي التنمية وفي الحرية وفي الاستقلال، لكي تصبح حقيقة واقعة.

٢١ - وأشارت إلى أن وفدها يعتبر، بما أن الشعب الفلسطيني محروم من أبسط حقوقه وحرياته الأساسية، أنه من الضروري أن تُقدم إلى اللجنة الثالثة مسألة عُرضت أيضا على لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في إطار البند ٧٧ من جدول الأعمال.

٢٢ - وأوضحت أن شعبها لا يزال يعاني منذ زهاء ٣٥ سنة من الاحتلال الإسرائيلي وهو محروم من حقوقه الطبيعية وغير القابلة للتصرف، في انتهاك صارخ للشرعية الدولية والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، أن اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجِّروا من ديارهم وأرغموا منذ ٥٥ سنة على العيش في الشتات، لا يستمتعون دائما بما لهم من حقوق الإنسان وبأبسط حقوقهم الوطنية.

٢٣ - وقالت إن وفدها تلقى بارتياح تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (A/57/36) وتقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (A/57/366 و Add.1)، واللذين تثبت جهودهما الدؤوبة عزم المجتمع الدولي على تقديم يد العون إلى شعبها.

٢٤ - وأوضحت أن ما يقاسيه يوميا شعبها منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ هو جرائم حرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. ففي غضون عامين، قُتل قرابة ٢ ٠٠٠ نسمة، من بينهم أطفال ونساء وشيوخ، وأُصيب أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص آخر بجراح.

٢٥ - وقالت إن قوات الاحتلال الإسرائيلية، خلال الفترة قيد الاستعراض، شنت هجمة عسكرية لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها وكثافتها. فقد عادت واحتلت أو هاجمت مدنا وقرى ومخيمات لاجئين وفرضت عقابا جماعيا على مجموع السكان، حيث استخدمت بصورة مفرطة وعشوائية جميع أسلحتها الثقيلة لمهاجمة مناطق آهلة بالسكان وأحيانا لقصفها بالقنابل، فألحقت بشعبها خسائر ليس فقط في الأرواح بل أيضا في الممتلكات. كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون وأوقعت عمداً العديد من الضحايا الأبرياء من بين المارة والمدنيين، كان كثير منهم من الأطفال.

٢٦ - ولم يؤد الحصار العسكري وحظر التجول إلا إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. فخلال الفترة قيد الاستعراض، لم يتمكن ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠٠ فلسطيني من التوجه إلى مقار عملهم أو مدارسهم، أو شراء المؤن أو تلقي العلاج، أو حتى المعونة الإنسانية التي كانت موجهة إليهم، وكان السكان كثيرا ما يتعرضون للإهانات والمضايقات على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية عند عبور الحواجز الطرقية ونقاط التفتيش.

٢٧ - ولا تزال الحقوق الأساسية للفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية تُنتهك خاصة بسبب الاعتقال الإداري وسوء المعاملة والتعذيب. وحين يلقى القبض على ٠٠٠ ٧ فلسطيني ويهانون ويخضعون لمعاملة لاإنسانية، فإن السكان كافة، ومن ضمنهم الأطفال، هم الذين تعاقبهم قوات الاحتلال الإسرائيلية عن عمد. وعلاوة على ذلك، وعلى نحو ما ذكره المقرر الخاص في تقريره (A/57/366 و Add.1)، لجأ المحتل إلى الممارسة البغيضة والمتمثلة في استخدام دروع بشرية خلال الحملات العسكرية التي يشنها في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

٢٨ - وقالت في معرض الإشارة إلى أن حملة الاستيطان التي بدأتها إسرائيل منذ ٣٥ سنة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، انتهاك فاضح للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، إن وفدها يشير إلى توطين ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠٠ مستعمِر بصورة غير قانونية، ومصادرة أراض وممتلكات واستغلال الموارد الطبيعية ونهبها، وهي أعمال تشكل مسا بوحدة الأراضي الفلسطينية وشكلا من أشكال الاستعمار. وقد أوقعت أعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون والمقيمون بصورة غير قانونية، خاصة خلال السنتين الماضيتين، العديد من القتلى والجرحى في صفوف السكان المدنيين وكانت أحيانا خطرا يهدد سبل عيشهم.

٢٩ - وأوضحت أن وفدها يؤكد على الضرورة الملحة لوضع حد للانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد حقوق الشعب الفلسطيني الأساسية، وهي ضرورة أبرزها المقرر الخاص بعد زيارته الأراضي المحتلة. وما من شيء يكفل للفلسطينيين الحقوق التي يطمحون إليها منذ سنوات طويلة سوى نهاية الاحتلال والاستعمار وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. ويفترض الحل الشامل للوضع الراهن إقامة سلام عادل يكون دون سواه التعبير الحقيقي عن حق البشرية جمعاء في نهاية الأمر، ألا وهو الحق في العيش الكريم وقوامه الأمن والكرامة والحرية.

٣٠ - وقالت إن وفدها يختتم كلمته بالتساؤل عما ينتظره بالذات المجتمع الدولي لكي يتدخل.

٣١ - **أو لين ميانغ** (ميانمار): ذكّر بأن بلده حريص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبأن حكومة ميانمار تبذل الجهود لكي يتمتع السكان لا بالحقوق الاقتصادية فحسب بل أيضا بجميع حقوقهم الأخرى.

٣٢ - وردا على الوفود التي أعربت عن مخاوفها بشأن عملية المصالحة الوطنية والأخذ بالديمقراطية التي بدأت في ميانمار وبشأن حالة حقوق الإنسان، أوضح أن بلده يتعاون بصورة تامة مع الأمم المتحدة عن طريق لجنة حقوق الإنسان والأفرقة العاملة والمقررين المعنيين بمواضيع محددة. وقال إن بلده يسرّه أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قبل القيام بزيارة إلى الموقع في موعد سيتحدد بناء على اتفاق بين الطرفين لكي يعاين بنفسه التقدم المحرز، وأشار إلى أن المبعوث الخاص للأمين العام يقوم حاليا بزيارته التاسعة إلى ميانمار. وفي عام ٢٠٠٢، أبرمت ميانمار مع منظمة العمل الدولية اتفاقا عُين بموجبه مديرها العام موظف اتصال في ميانمار، ودُعيت بعثة للتعاون التقني ذات مستوى رفيع تابعة لهذه المنظمة إلى زيارة البلد عما قريب.

٣٣ - وفي إطار مبادرة حكومة بلدها من أجل حقوق الإنسان، أنشأت بالتحديد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ لجنة تُعنى بحقوق الإنسان، يرأسها وزير الداخلية، نظمت بالتعاون مع الحكومة الأسترالية سلسلة من حلقات العمل والحلقات الدراسية الرامية إلى توعية موظفي الخدمة العامة وجزء عريض من السكان بالمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان. كما اضطلعت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ بأنشطة للتوعية بمخاطر الألغام ثم نظمت في الشهر التالي تدريبا لفائدة أفراد الأمن في مجال حقوق الإنسان.

٣٤ - وقال إنه بعد المرور بتجربة عدم الاستقرار وعمليات التمرد المسلحة من كل الجهات في ظل أنظمة سياسية مختلفة، وخلال ٢٥ سنة من الاقتصاد المركزي الذي انهار في آخر المطاف، تعيد حكومة ميانمار تأكيد عزمها على إرساء ديمقراطية متعددة الأحزاب تقوم على أسس متينة وأوضح أن العملية الانتقالية تمضي في مسارها.

٣٥ - ولأول مرة منذ نصف قرن، توقفت النزاعات التي تمزق بلده منذ أن نال الاستقلال وهي تنحصر حاليا في بعض المناطق الحدودية. وقد وُقعت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع ١٧ جماعة عرقية مسلحة، ولا بد من إبرام اتفاق للسلام مع الجماعات المتمردة المسلحة لنجاح عملية المصالحة الوطنية. وإذ أبرز أن روح الوحدة الوطنية انتعشت وأنه بإمكان الحكومة الانتقال إلى المرحلة التالية، ذكّر بأن جميع القيود المفروضة على دو آن سان سو تشي قد رُفعت يوم ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ وأن زعيمة العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وأعضاء حزبها أحرار في التحدث إلى وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والدبلوماسيين وممثلي مؤسسات الأمم المتحدة؛ وعلاوة على ذلك، أُفرج عن ما يزيد عن ٧٠٠ سجين ومحتجز وستواصل الحكومة الإفراج عن أولئك الذين تعتبر أنهم لا يشكلون خطرا على المجتمع والسلام واستقرار البلاد.

٣٦ - وفي الختام قال إن وفده يعيد تأكيد عزم حكومته على إقامة دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب وأشار إلى أن العملية التي بدأت تسير في إطار مراعاة المصلحة العليا لشعب بلده، ولذا فإن المجتمع الدولي يمكن له المساهمة فيها عن طريق تشجيعها ودعمها.

٣٧ - **السيد فرانسيس** (جامايكا): ذكّر بأهمية التوصيات الصادرة عن الأمين العام في تقريره بشأن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387). وقال إنه يعتقد أنه لا بد من دعم هيئات متابعة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والآليات المعنية بهذه الحقوق لكنه قال إنه ينبغي التعجيل باتخاذ تدابير تنسيق وتوحيد من أجل تبسيطها وإنه ينتظر بفارغ الصبر مساهمة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا الشأن. ويعتبر فضلا عن ذلك أنه يجدر تحسين نوعية التقارير المحرّرة والتحليلات التي تُجرى في إطار الإجراءات الخاصة، وخاصة من قِبل المقررين والممثلين الخاصين لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

الذين يجب عليهم التحلي بنزاهة وروح مهنية لا غبار عليهما أثناء القيام بمهمتهم.

٣٨ - وإذ أكد على أهمية الحق في التنمية، ذكّر بأن تعزيز الحقوق المدنية والسياسية لا بد وأن يقترن بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ما يتعلق بما أشار إليه المفوض السامي في تقريره (A/57/36، الفقرة ٩٢) من إدماج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، وذلك على المستوى المؤسسي أو التنظيمي، ومستوى البرامج أو الأنشطة، حذّر من اعتماد أي نهج بشأن المساعدة الإنمائية يتمحور حول الحقوق التي قد تقتضي وضع شروط لمنح هذه المساعدة. وأوضح أن تسيير عملية التنمية هو من اختصاص الدول، ولو أنه من الجلي أنه ينبغي مراعاة البعد المتعلق بحقوق الإنسان ولا بد من احترام مبدأ المساواة، سواء على مستوى اتخاذ القرار أو على مستوى تخصيص الموارد، وذلك للحد من الفقر وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق الاستقلال الذاتي للسكان المحليين.

٣٩ - وأوضح بعد ذلك أن بلده يؤيد تأييدا تاما مكافحة الإرهاب، لكن على الدول أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتنع عن اتخاذ أي تدابير مناقضة للقواعد الآمرة التي ينص عليها القانون الدولي، وأكد أنه يتعين على مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تحديد مجال مكافحة الإرهاب عن طريق إسداء مشورته للحكومات.

٤٠ - وأوضح أنه من باب الحرص على النزاهة والمصداقية، يجب أن ينبني النظام الدولي للدفاع عن حقوق الإنسان على مبدأي الحياد واللاانتقائية، وألا تُستغل مسألة حقوق الإنسان لخدمة مصالح وغايات تنم عن الأنانية، على أن تسري القواعد المحددة في هذا الإطار على جميع المناطق والبلدان، وذلك احتراما للتنوع الثقافي والإيديولوجي والديني، وفي روح من التسامح والحوار بين الحضارات وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤١ - واختتم كلمته بالقول إنه بالرغم من التقدم المحرز منذ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال من الضروري عمل المزيد للاقتراب من مثالي المساواة والعدالة المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة.

٤٢ - **السيد باكليسانو** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): أشار، في معرض كلمته عن البند ١٠٩ (ب) من جدول الأعمال، إلى المشكلة الخطيرة المتمثلة في مسألة الأشخاص المفقودين. ونظرا لعدد هؤلاء الأفراد، فإن الغموض الذي يكتنف مصير الأقارب وما يترتب على ذلك من شعور بالقلق الشديد لا ينتهيان بانتهاء النزاعات. ويستمر الإحساس بالظلم والبغض وتتوارثهما الأجيال المقبلة، مما يقوّض العلاقات الرابطة بين المجموعات والأمم أحيانا لعقود عديدة.

٤٣ - وأوضح أنه يتعين على الحكومات أن تعمل، بالتعاون مع منظمات الإغاثة الإنسانية والهيئات المعنية بحماية حقوق الإنسان عند الاقتضاء، من أجل الحيلولة دون اختفاء الأشخاص أو تحمّل عواقب اختفائهم. وقال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية، من جهتها، لم تدخر أي جهد على مدى السنين لمحاولة إيجاد حل لهذه المسألة دون أن تتمكن من الاضطلاع بصورة تامة بولايتها، وذلك بسبب انعدام الإرادة السياسية بصورة خاصة. ولذا فقد قررت الشروع في عملية تفكير مؤلفة من مرحلتين مع الأطراف المعنية. وتشمل المرحلة الأولى، التي من شأنها أن تفضي إلى نشر تقرير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، جمع وتحليل معلومات عن عدد من المواضيع مثل استئناف العلاقات الأسَرية، والمساعدة المقدمة إلى أقارب المفقودين وجمع البيانات المتعلقة بالمفقودين. أما المرحلة الثانية فستشمل تنظيم مؤتمر دولي

سيضم حكومات ومنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومؤسسات بحثية وخبراء في جنيف خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقال إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تأمل أن يحظى هذا المؤتمر بكل ما يستحقه من اهتمام.

٤٤ - **السيدة شينوويت** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قدمت، أثناء كلمتها عن البند ١٠٩ (ب) من جدول الأعمال، عرضا عن آخر المستجدات في ما يتعلق بالحق في الحصول على الغذاء الكافي. وكما أشار إلى ذلك المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء في تقريره (A/57/356)، فإن مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، الذي انعقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، شهد إعادة تأكيد ''حق كل فرد في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية''. وإضافة إلى ذلك، دُعيت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى تشكيل فريق عمل حكومي دولي لكي يضع، في غضون سنتين، مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لمساعدة الدول الأعضاء على التحقيق التدريجي للحق في أغذية كافية. وقد تم ذلك إذ أن المنظمة شكلت رسميا، خلال دورتها الثالثة والعشرين بعد المائة، فريق عمل حكوميا دوليا تابعا للجنة الأمن الغذائي العالمي. وتشكيلته مفتوحة أمام أعضاء منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبإمكان جميع الأطراف الفاعلة المعنية، لا سيما المنظمات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص المشاركة في مناقشاته بصفة مراقب. وستتكفل أمانة منظمة الأغذية والزراعة بتقديم خدمات السكرتارية لهذا الفريق، وستُشرك في ذلك، إن اقتضى الحال، هيئات أخرى منها على الخصوص مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والهيئات المعنية بالمساعدة الإنسانية التي توجد مقارها في روما. وقد تمكنت منظمة الأغذية والزراعة بالفعل من حشد موارد خارجة عن الميزانية وتأمل أن الحصول على موارد مالية أخرى لضمان أعمال التوثيق وإجراء البحوث وتمكين البلدان النامية من تقديم مساهمة فعالة. وقالت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة إنها ترجو أن يشارك المقرر الخاص بفعالية في اجتماعات الفريق، وأوضحت أن منظمتها أخذت علما بالمقترحات المتعلقة بمضمون الخطوط التوجيهية وستلتمس من الدول والأطراف الفاعلة المعنية الأخرى آراءها بهدف التحضير لانعقاد الدورة الأولى للفريق التي من المقرر أن تبدأ في مستهل عام ٢٠٠٣. وختاما، أكدت ممثلة منظمة الأغذية والزراعة أن الحق في الغذاء يشكل جزءا من الاستراتيجية التي تنفذها في الميدان وعلى الصعيد العالمي هذه المنظمة من أجل تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.